العرب..إلى متى؟!

حسين جمال البكري

● قبل أيام وعلى شاشة إحدى الفضائيات المغرضة
قال أحد الكتاب الجهله القادم من بلاد (النام. نام) إعداء بلاد العرب.
قال: بأن بلاد العرب ما زالت تعتبر من ضمن العالم الثالث!!
وطبعاً كلامه خطأ وغير صحيح وفيه ظلم واضح لسمعة العرب فعرب اليوم والحمد لله ليسوا هم عرب الستينات!
لقد تغير الحال وتبدل ..وعلى وجه الخصوص بعد أن تحققت الأماني في وحدتهم العربية الحديثة وفي وحدة السوق العربية المشتركة.
نعم ما زالت اوروبا تحسدنا وتحقد علينا وأمريكا تكرهنا وتسعى لاعادتنا إلى يافطة العالم الثالث!! حسداً وغيرة.. لا . الف لا فبلاد العرب اليوم قد فهمت الدرس ووحدت صفوفها وقد أزالت الحدود المصطنعة فيما بينها أما دخل الفرد فيها وحسب شهاده حقوق الانسان العالمية لم يعد للفقر والجوع وجود وأن كل أبناء العرب بنعمة وخير وعافية ولا ينقصهم سوى تكثيف جهودهم للتوسع في اكتشافات الفضاء.. والعالم ما زال ينتظر إلى اكتشافاتهم خصوصاً بعد أن اكتشفوا علاجاً لمرض الايدز وكان ذلك التقدم طبيعياً لأن المواطن العربي اليوم لا يخاف حين يعلن ذكاءه وتفوقه!!
ولا أحد من الموظفين المستفيدين يحاول ولو مجرد المحاولة لعمل شئ ما يهدف لاذلال وتجويع المثقفين والكتاب والمخترعين والمهندسين العباقرة (العرب)
الحمد لله لقد تغيرت أحوال بلاد العرب وأصبح للمبدعين والعلماء والمتفوقين اصبح احتراماً وقيمة كبيرةوهم اليوم مرتاحون وشبعانون ومحترمون لا يسكنون بيوت الإيجار وليس عليهم ديون ولا يخافون من ظلم أو جوع أو مرض أو مذلة!!
(اللهم أشهد أني أحب العرب وأغار عليهم واتمنى لهم كل العز والرخاء ونعيم العلم والسلام).

«الغش» .. المشكلة والعلاج

حاتم علي المهدي

العلم من مرتكزات الحياة المحفوفة بالثقة وعملية التعلم بالشكل السليم تتجلى فيها ملامح الحياة في عملية بناء وتكوين عقول يمكن من خلالها أن تبني إنسانا يتجذر الطموح ضمن حياته التي يسعى للإرتقاء بها والعمل على تطويرها.
ومن هنا كانت الحياة الجادة من أقدس وأجل الأشياء التي تقوي العلاقة بين من ينشر المعرفة بشكل جاد ومن يتحملها محباً لها ولقيمتها المعنوية.
وفي حياتنا التربوية تعلو السلبيات نظراً لعدم استتباب حب المعرفة من قبل المتلقى مما يؤدي الى ظهور مشاكل تشكل عائقا أمام عملية التعليم ، ولعل أبرزها ظاهرة الغش المقوتة أخلاقياً وتربوياً .. وفي السنوات التي خلت تفشى الغش بصور عديدة وتنوعت بتنوع النفوس العابثة بقيمة التعليم ، وقد كنت اعتبر أننا كمعلمين ننتخب أجيالاً مهزوزة نفسياً نؤهلها كي تكون في المستقبل ماسكة زمام حياتنا بطريقة متعطشة للفوضى وعدم احترام العلم كمكون حقيقي لسعادة الإنسان.
وكانت صنوف الغش ملاحظة من قبل الكثير بدءا بالتربويين وانتهاء بالآباء والأمهات.
ووسط ذلك التشجيع للغش بدافع الاستهتار من قبل الطلاب أثناء الاختبارات الماضية حيث تعطلت القدرة على الاستذكار ومتابعة الدروس وذلك نظراً لأن الطالب شاهد أو سمع عن الغش حتى أن الطالب يبادر في الرد أثناء سؤالك له لماذا لا تتابع درسك ؟ بقوله: ولماذا أذاكر طالما وهناك غش ينتظرني في نهاية العام .
ومن صنوف الغش المتبع في سنوات ماضية التهديد من قبل الطلاب لمراقبي اللجان والتوعد والضرب أحيانا كما أن عدم الحماية للمعلم من هول ما ينتظره يجعله أكثر استهتاراً مما يؤدي الى توسيع الغش وحصل ما يؤكد هذا كثيراً.

الغش هذا العام

سيظل الغش صفة مرفوضة وهادمة لكل المثل على امتداد الحياة لكن الملاحظ هذه السنة تراجع مظاهر الغش والسبب يبدو أن هناك نفسيات تحرص على الارتقاء بالعمل التعليمي ولعل استنتاجي هنا وارد من عملي كمراقب حيث لاحظت أموراً ظهرت في بداية الاختبارات كانت تبعث على الخوف وتم التغلب عليها منها جيران المدرسة التي أراقب فيها من شباب يصرخون بأصوات عالية من خلف الجدران بإجابات الإمتحان مما أدى الى تشويش الجو الهادئ عند الطلاب وظلوا صامتين ينتظرون المزيد وكان للدور الأمني أبلغ الأثر في كبح هذه الظاهرة القادمة من خلف الأسوار وتم التغلب عليها.
وحتى نتغلب على ظاهرة الغش في المستقبل لا بد من عمل الآتي:
– أثناء عملية التعلم يجب على المعلم أن يدرك أن الغش عامل هدم يقوض العقل ويجعله لا يقوى على التفكير والمطلوب من الأسرة استشعار هذا الجانب واعتبار الغش مرفوضاً في حياتها وتعمل على بث روح الثقة بين أبنائها وعدم تشجيع الغشاش باعتباره شاطراً حسب التعبير العامي المعروف.
– متابعة الوزارة المستمرة والعمل على تسليم لجان الاختبارات الى تربويين شهد لهم بالنزاهة والأخلاق في التعامل غير المفرط أو المقصر.
– محاسبة من تم معرفة دوره في تمرير الغش بشكل سريع جداً وبهذا يتم القضاء على النفسيات المهزوزة..

مبالغ المراقبين

المعلم الذي يقوم بالمراقبة على سير الامتحان يستهان بحقوقه ولا تصرف له مبالغ تساعد في تنقلاته الى المركز القادم اليه بحسب النظام المتبع تحسب له مائتا ريال لكل فترة مراقبة ويحصل غالباً أن يتم أخذها من قبل بعض رؤساء اللجان وهذا الجانب يجب الالتفات إليه كونه من العوامل التي تساعد في تلاشي الغش وتجعل المعلم أكثر حرصاً على الحضور.

حرية الصحافة.. حلم أم واقع

سميرة الخياري

● كان لتوجيهات رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح بإلغاء عقوبة حبس الصحفيين وضرورة إجراء تعديلات على قانون الصحافة ليتضمن ذلك صدى كبيراً وترحيباً واسعاً على المستويين المحلي والدولي.
وذلك لإيمان فخامته أن الصحافة الحرة لا ينتجها إلا صحفيون أحرار وأنني لأتفق مع كل من يعتبر هذه التوجيهات نبراساً وتوصيات والتزامات تفرض على الصحفي التحري والدقة والنزاهة والموضوعية والأمانة، وضرورة الالتزام بأخلاقيات الإعلام التي نصت عليها مواثيق الشرف العالمية وتعاليم ديننا الحنيف.
ولكن نتيجة لجهل البعض أو تساهلهم في التمسك بأهم المبادئ التي يجب أن يتحلى بها الصحفي افتقدت كثيراً من الصحف بل وحتى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة الإذاعية والتلفزيونية اهتمام الجمهور واحترامه، وقد جاء تزايد الاهتمام بأخلاقيات الإعلام خلال فترتي الثمانينات والتسعينات كنتيجة لكثير من الدراسات التي أوضحت تناقص مصداقية وسائل الإعلام. وكما قال الدكتور سليمان صالح في كتابه أخلاقيات الإعلام، فإن تناقص مصداقية هذه الوسائل اقترن بتناقص احترام الجمهور للصحفيين وتناقص عدد القراء وهو ما شكل خطراً ليس فقط على صورة الصحفيين في أذهان الناس ولكن أيضا على المصالح الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية.
وقد أوضح استطلاع أجراه مركز دراسات حرية وسائل الإعلام في امريكا أن ٨٨٪ من الجمهور يعتقدون أن الصحفيين غالباً ما يستخدمون تكتيكات غير أخلاقية وغير قانونية في الحصول على موادهم الصحفية، وأن ثلاثة أرباع الجمهور يعتقدون أن الصحفيين ينشرون أفكار الآخرين، وأن ثلثي الجمهور يعتقدون أن الصحفيين يفبركون القصص وينشرونها على أساس أنها قصص حقيقية.
وبتناقص ثقة الجمهور بوسائل الإعلام وبمصداقيتها يمكن أن تفقد هذه الوسائل مبررات وجودها وشرعية حريتها ورغم أن الصحافة لا يجب أن تخضع إلى أي نوع من التنظيم أو القيود والمحاذير إلا أنها تحتاج إلى الرأي العام ليدافع عن حريتها، ولا يمكن أن يتم ذلك ما لم يشعر الجمهور أن هذه الصحافة تؤدي وظيفتها المبنية على الصدق وخدمة المجتمع، وأن حرية الصحافة تشريف لا تكليف وانفلات، فالصحافة ليست كما يقال «مهنة من لا مهنة له» وليست مهنة كبقية المهن، فالصحفيون وكلاء للديمقراطية في العالم وهم الذين من المفترض أن يسهروا على حراسة المصلحة العامة ولا يكون ذلك إلا بالتزامهم بمواثيق وأخلاقيات نابعة من ضمائرهم الحيه ، فالصحافة السلطة الرابعة تؤثر في المجتمع أكثر ما يؤثر سيف العداله أو مقصلة الحاكم.
ونظراً للإهتمام العالمي بهذه السلطة صدر عام ١٩١٠م أول ميثاق اخلاقي بأمريكا وذلك لخلق منافسة جادة شريفة بين وسائل الإعلام المختلفة ولمواجهة المشكلات التي نتجت عن ضبابية الرؤية حول الحرية الصحفية ومشاكل الصحفيين وحقوقهم وحق الجمهور والمجتمع، ورغم إصدار عدد من المواثيق من عدة دول إلا أن كثيراً من الصحفيين لا يعلمون الكثير عن هذه المواثيق ومعظمهم لم يقرأوها . وليس المهم الاحتفاظ بميثاق مكتوب لتعليقه على الحائط أو الاحتفاظ به في درج المكتب.. فإذا لم يؤمن الصحفي بهذه المبادئ ويقتنع بها ويعمل على أساسها فلا معنى لوجودها ، وعلى الصحف والمؤسسات الإعلامية الالتزام بأخلاقيات ومواثيق الشرف الصحفية والعمل على إحياء هذه المبادئ والعمل بها ووضعها ضمن أولويات اللوائح التنظيمية لأي جهة صحفية.
ويهدف إيجاد مبادئ مشتركة توافق جميع الصحفيين في كل أنحاء العالم رغم اختلاف لغاتهم وأجناسهم ومعتقداتهم وظروفهم سعت منظمة اليونسكو منذ النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين إلى الدفاع عن فكرة التوصل إلى ميثاق أخلاقي عالمي لوسائل الإعلام وبالتعاون مع منظمات إعلامية تم الاعلان عام ١٩٧٨م عن المبادئ الأساسية لمشاركة وسائل الإعلام في تدعيم السلام والتفاهم الدولي وحقوق الانسان ومواجهة التفرقة العنصرية أو الدعوة إلى الحرب تم صدور إعلان المبادئ الدولية عام ١٩٨٣م ثم أعلنت اليونسكو إلتزامها بأن يكون الاتصال في خدمة الإنسان وتشجيع وسائل الإعلام إلى التعدد والاستقلال وفي اطار ذلك دعت اليونسكو إلى اصدار قوانين أخلاقية لكل دولة بهدف الدفاع عن الصحافة وتأكيد مصداقيتها.
فحرية الصحافة ليست مطلقة ..فالحرية الحقة هي التي لا ضرر ولا ضرار منها، ولكن ما نلمسه اليوم وما نسمعه ونقرأه بصورة دائمة من إعتقالات واختطافات وعنف موجه ضد الصحفيين يؤكد أن مفهوم الحرية ما زال محدداً وقاصراً، فحرية الصحافة ليست مبرراً للمساس بأعراض الناس وهتك خصوصياتهم، وليست أداة للقذف والتشهير والتحريض والتخريب وبخس الآخرين حقوقهم ، وليست وسيلة لكسب المنافع والمصالح الشخصية والابتزاز سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فموضوعية الطرح، ومصداقية المعلومات ونزاهة الكلمات أدوات أساسية وسلاح يمكن للصحفي من أن يدافع بها عن نفسه تجاه من يحاول الحد من حريته أو يضايقه في عمله أو يعرضه للخطر، حتى لو كانت هذه التصرفات من المؤسسة الإعلامية أو الصحفية التي يعمل بها، وبتكاتف جميع الصحفيين وتضامنهم يمكنهم انتزاع حقوقهم وحماية حرياتهم من أي انتهاك.
ومشاركة الصحفيين في صياغة قرارات وقوانين الصحافة أو تعديلها بما يتوافق وحياتهم العملية وظروفهم الاجتماعية وخصوصيات بلادهم مبادرة متميزة يجب أن يعقبها التفعيل لهذه القرارات وتنشيط الرابطة أو نقابة الصحفيين في كل دولة.
ولن يكون ذلك مالم يع من يحمل هم الكلمة من أن قلمه أمانة وليس بوقاً للمجاملة وترديداً للشعارات الجوفاء ، أو معولاً لهدم منجزات الوطن والبحث عن الثغرات والتغاضي عن الإيجابيات والإشادة بالمحسن المجتهد وفضح الاختلالات الحادثة في المجالات المختلفة دون هدف أو مصلحة إلا حرية الكلمة وحب الوطن ..
وتوجيهات رئيس الجمهورية دعوة صادقة لحماية حقوق الصحفيين من أجل صحافة نزيهة تكون مرآة للمجتمع وتخدم قضاياه وتعري مفسدية والعمل على ترسيخ مبادئ أساسية تكون قيماً خالدة للأجيال القادمة...

السلطة المحلية.. والتراكم التاريخي

عبد الرحمن سيف اسماعيل

● تؤكد العديد من المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالواقع عن الأهمية المتزايدة التي تشكلها تجربة السلطة المحلية في بلادنا، والتي أصبحت تخطو خطوات واثقة في اتجاه تأكيد وترسيخ وتأصيل ذاتها، باعتبارها التجربة الأكثر قدرة على معالجة الإختلالات الناشئة عن ضعف العلاقة الجدلية القائمة بين المجتمعات من جهة ، والقيادات المركزية والتنفيذية من جهة أخرى. والتي ترسخت على مدى سنوات طويلة من الصراع، وعدم الثقة المتبادلة. ولهذا جاءت تجربة السلطة المحلية في هذا الوقت بالذات لتعطي مدلولا اجتماعياً شعبياً عن عمق الترابط القائم بين أطراف العملية البنائية التي تحدثها بالضرورة الدولة، وأفراد المجتمعات المحلية المعنيين بها بدرجة أساسية وإصلاح الإختلالات الناشئة عن ضعف أجهزة الدولة.
فلهذا السلطة المحلية لم تك مجرد تجربة عادية أو نظاماً إدارياً وانما نتاج طبيعي لعمليات تراكم تاريخ طويل، وتحول حقيقي في المجتمع الذي أصبح شريكاً فاعلاً في العملية التنموية التي أحدثتها وتحدثها أجهزة السلطة المحلية في إطار الوحدة الإدارية التي أصبحت في ظل اللامركزية المالية والادارية البعد الاستراتيجي للتنمية المحلية ، ذات الأولويات النظرات الأكثر عمقاً لمتطلبات الواقع الاجتماعي والموضوعي..
فالسلطة المحلية إذا ما نظرنا إليها بواقعية وموضوعية سنجدها الأكثر قدرة على مواجهة الواقع وأحداث الفعل التنموي القادر على استنهاض الواقع وتحديثه بما يتناسب وحجم الاحتياجات البنائية فالتراكم التاريخي المعتمد في الموروث الإداري يؤكد بالملموس أن التنمية لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا استوعبت المجتمع باعتباره الطرف الآخر في المعادلة البنائية.
ولهذا ينبغي أن ندرسها كظاهرة اجتماعية وسياسية وديمقراطية.. استلهمت معطيات الواقع، وتراكمات وخبرات الماضي، ونعمل على تطويرها بصورة أكثر وبما يمكنها من استيعاب طاقات وقدرات وإبداعات المجتمع بصورة عامة، فاستيعاب طاقات وقدرات المجتمع في عملية التحول الواسعة أمر ممكن، ولكنه يحتاج إلى المزيد من الإدراك، والوعي، والثقة بقدرات العامل الاجتماعي الشعبي في صنع التحولات، وترسيخ قواعد بناء الدولة التي أثبتت التجارب الإنسانية أن الدولة القائمة على مشاركة اجتماعية واسعة أكثر قدرة على البقاء، والتعاطي مع متطلبات العصر.. باعتبار تشكل أحد المتطلبات الاجتماعية الأساسية في الحياة.
والنظرة المتجردة الموضوعية لطبيعة البناء خلال الثلاث السنوات الماضية من عمر تجربة السلطة المحلية.. تكفي للإلمام بطبيعة وظروف عمل التجربة، وتحديد متطلباتها.. فهناك صعوبات ذاتية وموضوعية يمكن تجاوزها من خلال إعطاء المزيد من الصلاحيات للأجهزة المحلية، فكلما تنازلت الدولة عن جزء من صلاحيتها لصالح المحليات ، كلما كانت الدولة أكثر قدرة على حماية نفسها وكلما اتسعت قاعدة المشاركة الشعبية في العملية البنائية، فالمحليات في الوقت الحالي أصبحت مؤهلة لإحداث تحولات أكثر إيجابية في الواقع، والتمتع بقدرات واسعة في قيادة الشأن المحلي. وهي الآلية الأكثر قابلية للقضاء على الفساد والتطرف وتجفيف منابعها.. والتجارب التي تصل إلينا يومياً من الميدان تؤكد هذه الحقيقة.. فهناك الكثير من المجالس المحلية على مستوى المحافظات أو المديريات استطاعت العمل على إحداث اصلاحات في إطار نشاطها.. استهدف سحب الثقة ممن لا يقدر المسؤولية الاجتماعية والوطنية، وهو مالم تستطع فعله الأجهزة المركزية لسنوات طويلة وهذا يؤكد على قدرات السلطة المحلية على إحداث تغيرات جوهرية في البناء المؤسسي وبالتالي استئصال دابر الفساد الذي أخذ في الانتشار الأفقي، والإرتباط بمفاصل الدولة القاعدية.. وهو الأخطر في العملية البنائية..
والعملية الديمقراطية التي تطورت في ظل التجربة الجديدة، وأصبحت الأقدر على تأكيد هويتها الاجتماعية، أفرزت واقعاً جديداً يتسم بالواقعية والشفافية.. فالديمقراطية ولدت قناعات واسعة بقدرة المجتمع على إدارة نشاطه، وتحديث آليه عمله، وبصورة دورية عن طريق العملية الديمقراطية التنافسية، كما أنها ولدت قناعات بضرورة المشاركة الشعبية في العملية التنموية، وبناء الدولة، وبقدرتها على معالجه حالة الاحتقان السياسي، وضعف الأجهزة الرسمية في المحافظات والمديريات ، حيث تأكد بالملموس بأن الكثير من الأجهزة الرسمية في المحافظات والمديريات أصبحت غير قادرة على مواكبة التحولات التي تحدث يومياً في الواقع، وتؤدي إلى إفراز واقع اجتماعي – سياسي– إداري جديد.
فهناك أصبحت الكثير من المؤسسات الرسمية تعيق الانتقال إلى اللامركزية وتعبر عن ذلك بإعطاء مبررات تؤكد في مجملها عن ثقة الكثير من القيادات السياسية والإدارية بقدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في بناء الواقع وتغيير نمط حياته.
وإلى جانب هذه الصعوبات الموضوعية.. فهناك صعوبات ذاتية كثيرة لا تقل عنها أهميه وتتعلق بعدم أهلية بعض القيادات المحلية وعدم كفاءة وقدرات الأفراد على استيعاب منظومة عمل السلطة المحلية، وهذه العملية تضعف إدارة عمل السلطة المحلية وتجعلها غير قادرة على استنهاض الواقع والإلمام بمتطلباته.
وفي ذا الإطار يتطلب إعادة النظر في الكثير من القيادات والكوادر الإدارية على مستوى ديوان وزارة الإدارة المحلية. أوعلى مستوى القيادات الإدارية المعينة.. بما يتناسب وطبيعة الاحتياجات الوظيفية والتنموية لها.. فالإداري الناجح ينبغي أن يكون ملماً بمتطلبات الواقع واحتياجاته.. وأن يكون قادراً على تحديد الاحتياجات وبالتالي ترجمتها إلى واقع موضوعي..فعلى المستوى المركزي مثلاً نجد أن الكثير من القيادات التنفيذية غير قادرة على تنفيذ خططها.. أو محاكاتها،، وبالمثل في الوحدات الأدنى..
وهذا يتطلب وقفة جادة ومتأنية مع طرق عمل وأداء الادارات العامة، واسلوب تعاطيها مع واقع ومتطلبات اللامركزية.
فينبغي أن ندرك أن الجهات الداعمة للامركزية لا يمكن أن تقدم لنا دعماً في هذا الإطار إذا كنا غير مستوعبين لها، وغير قادرين على التعامل معها.. أو مدركين لمتطلباتها..
وفي ضوء هذه الوقفة المتأنية، والواعية، نستطيع أن نقدم للمحليات تحليلاً موضوعياً، وبدائل موضوعية لمعوقات عملها في مؤتمراتها السنوية.

جمعية حماية المستهلك.. والغرف التجارية والصناعية..!

سامي الحداد

● جمعية حماية المستهلك .. إحدى مكونات مؤسسات المجتمع المدني والتي ينبغي معرفة دورها وفحوى نشاطها وما يمكن أن تقدمه للمستهلك من حماية إزاء مايتعرض له من مخاطر وتعسف يطاله بسبب شرائه للمنتجات السلعية المختلفة والتي تعج بها الأسواق.
وبهذا الصدد ونظراً لغياب الدور الإعلامي الذي يتطلب تصويبه باتجاه تعريف المستهلك بطبيعة عمل الجمعية وبأهدافها وغاياتها والأسس والآليات التي ترتكز عليها الجمعية في حماية المستهلك والدفاع عن حقوقه .. من أي غش قد يتعرض له أثناء شرائه لأي منتج سلعي أو أبتزاز قد يرتكب ضده في هذا السياق.
● وعن دور هذه الجمعية ومستوى أدائها قابلت وبالصدفة أحد قياديي جمعية حماية المستهلك بتعز .. فتبادلنا الحديث عن دور الجمعية ومستوى فعلها .. فكانت إجابته تدعو إلى الإشفاق للوضع الذي تعيشه .. من جانب لكون المستهلك لم يستوعب الدور الذي تضطلع به الجمعية في حمايته..
ومن جانب آخر ونتيجة للقصور في الدعم من قبل الجهات الأخرى ذات العلاقة، والتي يتطلب أن يكون لها دور فاعل في تنشيط الجمعية وتوسيع مساحة فعلها وتعميق مضامينها.
● ولذا فلم أجد غرابة في ذلك .. لأني على قناعة مسبقة بأن المستهلك في بلادنا لم يع بعد أين تكمن مصلحته .. ولم يتعرف حتى الحين على الإطار المؤسسي الذي يجب أن ينضوي فيه فيوجه جهده وطاقته لتنشيط هذا الإطار وتمكينه من الاضطلاع بدوره الحيوي والفاعل في حمايته من جملة المخاطر التي يتعرض لها وبشكل يومي سواء مايتعلق بالمنتجات الغذائية أو غير الغذائية..
● كما لم تستوعب حتى الآن (أعمدة الاقتصاد الوطني) ممثلة بالغرف الصناعية والتجارية .. أهمية الدور الذي يمكن أن تقدمه الجمعية لا في حماية المستهلك من المنتجات المغشوشة والمقلدة .. بل وفي حماية الصناعة والتجارة اليمنية .. من تبعات «الإغراق» و«التهريب» ونشاطهما المحموم نتج من جرائه تأثير سالب على مستوى أداء الصناعة والتجارة اليمنية .. وأدخلت بموجبه في دوامة غير قادرة على الخروج منها بمفردها بل بحاجة إلى من يقف إلى جانبها ليدعمها ويؤازرها ويقيها من تبعات وتأثيرات وتداعيات المنافسة غير المشروعة التي تعاني منها جراء عملية التهريب للبضائع والسلع المنتجة المجهولة المصدر والتي تنهال على السوق من كل حدب وصوب .. وسياسة الإغراق التي تمارس عليها وبدون ضوابط تفرمل فعلها الناشطة إطاراته والدائرة تروسه وبدون توقف.
● ولذا .. فلو أدرك المستهلك المنفعة والجدوى التي ستعود عليه فيما إذا انضوى في هذه الجمعية وأسهم وبشكل عملي في تفعيل دورها .. لما تردد عن أن يكون عضواً فاعلاً فيها وبالتأكيد ولو استوعبت الغرف التجارية والصناعية الدور الذي يمكن أن تضطلع به جمعية حماية المستهلك في سياق مواجهتها لمخاطر التهريب والإغراق لما ترددت عن رفدها بكل وسائل الدعم ولما أحجمت عن ذلك يقيناً وبلا ريب.
● وبناء عليه كان لزاماً بل ومن الضرورة بمكان .. تفعيل الدور الإعلامي، وتسليط الضوء عن مهام ودور جمعية حماية المستهلك وبخططها وبرامج عملها .. وأهدافها وغاياتها .. وإيجاد حلقة وصل وأدوات تنسيق فيما بين فروع الجمعية وفروع الغرف التجارية والصناعية بالمحافظات .. ووضع خطط وبرامج عمل مشتركة .. هادفة في مضامينها حماية المستهلك وحماية الصناعة والتجارة الوطنية من مخاطر التهريب والأغراق السلعي .. وفي العمل على تطويق هاتين الظاهرتين والحد من استفحالهما وبقدر الإمكان.

رأي بالكاريكاتير

الرضي

alradhi 2 @hotmail.com